



الرقم: ٧٣٦

التاريخ: ٢٠٢٠/٤/٢٨

الى / الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الموضوع/ إطلاق تمويل رواتب موظفي إقليم كردستان - العراق

تحية وتقدير

نود أن نعلمكم إطلاعنا على مضمون كتابكم ذي العدد ٨٨٥٧/٥/٢ في ٢٠٢٠/٤/١ والمتضمن توجيهاً لوزارة المالية بإيقاف إطلاق تمويل رواتب موظفي إقليم كردستان للأسباب الواردة فيه، عليه حتمت علينا الضرورة للحفاظ على توجه سليم للعلاقات الدستورية بين الحكومة الاتحادية والإقليم أن نضع أمامكم جملة من الحقائق وصولاً لتحقيق العدالة والمساواة التي اثبتها الدستور ويفترض أن يهدفها كل قانون أو قرار:

أولاً: إن سياسة حكومة إقليم كردستان كانت ولا زالت تهدف الى معالجة الإشكاليات القائمة مع الحكومة الاتحادية وفقاً لمرجعية الدستور وبالإستناد الى احكامه باعتبار ان إقليم كردستان كيان دستوري في إطار دولة العراق الاتحادية.

ثانياً: إن الدستور قد ضمن حق المشاركة كمبدأ تأسيس للنظام الإتحادي للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في السلطات الإتحادية على وفق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة، والتي لا يمكن أن تكون قائمة دون تبني مبدأ المساواة بين مواطني الإقليم والمحافظات العراقية الأخرى من حيث التمتع بالحقوق، ومنها الرواتب والإستحقاقات المالية للموظفين، وإن الإيعاز بوقف تمويل رواتب موظفي الإقليم يعد تجاوزاً لما ذكر، وخصوصاً ان تمويل رواتب موظفي



الحكومة الاتحادية في المحافظات العراقية الخمسة عشر تسير بإنسيابية دون تعليقها على شروط، مؤكداً أن موظفي الإقليم لا يختلفون شأناً عن موظفي بقية اجزاء العراق يؤدون خدمة عامة ضمن كيان الدولة الواحدة.

ثالثاً: نصت المادة (٥٦) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ على أن نفاذه يبدأ من السنة المالية اللاحقة لصدوره، وعرفت المادة الأولى/ الفقرة (تاسعاً) منه السنة المالية على أنها الفترة التي ينفذ خلالها قانون الموازنة العامة الاتحادية، وحيث أن قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة ٢٠٢٠ لم تقرر الى الآن، فإن السنة المالية لم تبدأ وبالتالي لم يدخل ذلك القانون حيز التنفيذ بعد، فضلاً عن عدم صدور تعليمات تسهل تنفيذ القانون من قبل مجلس الوزراء حسب أحكام المادة ٥٤ منه، وقد أكد ممثلو وزارة المالية الاتحادية على ضرورة صدور هذه التعليمات في الإجتماع المشترك مع ممثلي حكومة الإقليم بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢٠ في بغداد.

رابعاً: على فرض صحة نفاذ قانون الإدارة المالية، فإن الفقرة الأولى من المادة (١٣) منه ألزم وزير المالية بإصدار إعمام بصرف نسبة ١٢/١ من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة (أي ٢٠١٩) وعلى أساس شهري، ولحين المصادقة على قانون الموازنة العامة للسنة ٢٠٢٠، كما عدت الفقرة الثالثة من نفس المادة البيانات المالية النهائية للسنة السابقة (أي ٢٠١٩) أساساً للبيانات المالية للسنة ٢٠٢٠.

خامساً: يستحق الإقليم شهرياً نسبة ١٢/١ من المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية ٢٠١٩ اسوة بباقي المحافظات العراقية ووفق الجدول رقم (١) المرفق بهذه الرسالة، في حين وخلافاً لأحكام قانون الإدارة المالية لم يصرف للإقليم في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٢٠ مستحقاتها المالية ما عدا المصروفات الفعلية الخاصة بتخصيصات تعويضات موظفي الإقليم البالغة ٤٥٢



مليار دينار، والتي تطالب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإيقافها، تجاوزاً على القانون الذي استند اليه.

سادساً: لقد نصت (المادة ١٠ /ثانياً-ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٩ على التزام الحكومة الاتحادية بدفع مستحقات إقليم كردستان بما فيها تعويضات الموظفين ويستقطع مبلغ الضرر من حصة الإقليم في حالة عدم تسليمه الحصة المقررة من النفط، وقد قامت وزارة المالية الاتحادية بصرف مبلغ ٤٥٢ مليار دينار شهرياً للإقليم كنفقات تعويضات الموظفين والبالغة اجمالها السنوي ٥ ترليون و ٤٤٨ مليار دينار من اجمالي حصة الإقليم من موازنة النفقات الجارية والاستثمارية في عام ٢٠١٩ البالغة (١٠,٥٩٩,٠٢٥,٨١١) مليون دينار من ضمنها تخصيصات رواتب البيشمركة البالغة ٨١٦ مليار دينار ضمن جدول النفقات السيادية، ولم يتم صرف بقية مستحقات الإقليم بما فيها رواتب قوات البيشمركة وذلك تنفيذاً للمادة (١٠ /ثانياً-ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٩، وإن مجموع المبالغ غير المدفوعة للإقليم من مستحقاته حسب الجدول رقم ٢ المرفق بهذه الرسالة تزيد عن قيمة الضرر الذي الحق بإيرادات الخزينة العامة الاتحادية نتيجة عدم تسليم الإقليم كمية النفط المقدرة بـ ٢٥٠ الف برميل يومياً الى شركة سومو.

سابعاً: إن الإستناد على الفقرة الخامسة من المادة (٢٧) من قانون الإدارة المالية لوقف تمويل رواتب موظفي إقليم كردستان لسنة ٢٠٢٠ ليس في محله لعدة أسباب، ومنها:

(١) كلفت المادة ٢٧ من القانون وزارة المالية بتنزيل المبالغ المترتبة على عدم تحويل الإقليم لإيرادات النفط والغاز وغيرها من (التمويل السنوي للإقليم) وليس على أساس شهري، وتطبيق ذلك يتطلب تحديد التمويل السنوي للإقليم بموجب قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠ والذي لم يصدر بعد، ودون أن يكون للإقليم دور فيه، وهكذا لا يوجد تمويل سنوي للإقليم في سنة ٢٠٢٠ لكي تقوم وزارة المالية بتنزيل الإيرادات.



(٢) إن قيام وزارة المالية بصرف نسبة ١٢/١ من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للإقليم للسنة المالية السابقة (أي ٢٠١٩) على أساس شهري ولحين المصادقة على قانون الموازنة العامة للسنة ٢٠٢٠ هو اجراء قانوني وسنده هو أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٣ من قانون الإدارة المالية والتي جاءت بصيغة مطلقة دون تعليقها على تطبيق أحكام الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون، ولا اجتهاد في مورد النص، وإن تعليق صرف نسبة ١٢/١ للإقليم على ذلك ليس له أي سند قانوني، حيث لم نجد في القانون أي نص يعلق صرف هذه النسبة على شرط تنزيل المبالغ المترتبة على عدم تحويل الإيرادات من قبل الإقليم.

(٣) تم تنزيل قيمة الضرر الذي تحقق للخزينة العامة نتيجة عدم تسليم الإقليم لحصته المقررة من النفط من قبل وزارة المالية الاتحادية في سنة ٢٠١٩، أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠، فإن الأمر يتطلب صدور قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة ٢٠٢٠ والذي تم إعداد مشروعه بالتوافق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في شهر كانون الأول عام ٢٠١٩ وتم تحديد الإلتزامات المالية والنفطية للإقليم مقابل صرف مستحقته المالية المثبتة في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠، وهكذا لا توجد في الوقت الحاضر آلية واضحة لتحديد كيفية تنزيل الإيرادات من التمويل السنوي للإقليم، الأمر الذي يتطلب النص عليها ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠ أو من خلال اللجنة التي اقترحت تشكيله في الإجتماع المشترك الذي عقد في بغداد بحضوركم بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢٠ وبحضور السيد وزير المالية الاتحادي وممثلي الإقليم.

(٤) نوكد التزامنا التام بالتفاهم المشترك الذي توصلنا اليه معكم في شهر كانون الأول عام ٢٠١٩ ضمن مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة ٢٠٢٠، ونأمل أن يتم إحالته الى مجلس النواب حال تشكيل الكابينة الوزارية الجديدة الذي حال دون ذلك الظروف السياسية الأخيرة في العراق واستقالة الكابينة الوزارية الحالية واعتبارها حكومة تصريف الأعمال وبالتالي عدم امكانية الحكومة تقديم مشاريع القوانين الى مجلس النواب.



ثامناً: على الرغم من إعتبار البيشمركة جزءاً من المنظومة الدفاعية العراقية وفق الدستور، وما قدمته من التضحيات في الحرب على الإرهاب ودحره، لكن لم يتم صرف مستحقات البيشمركة من الرواتب ونفقات التسليح والتجهيز والتدريب لحد الآن رغم ايراد نصوص بذلك في قوانين الموازنة الاتحادية منذ سنة ٢٠٠٥، مما أدى الى أن تتحمل وزارة المالية والاقتصاد في الإقليم رواتب البيشمركة منذ سنة ٢٠٠٥ ولحد الآن وكذلك تحمل نفقات الحرب ضد منظمة داعش منذ سنة ٢٠١٤ على الرغم من الازمات المالية التي تعرض لها الإقليم بسبب قطع حصته من الموازنة الاتحادية منذ شهر شباط ٢٠١٤، كما لم يتم ايضاً صرف رواتب البيشمركة للسنة المالية ٢٠١٩ و٢٠٢٠ والبالغة ٦٨ مليار دينار شهرياً رغم تثبتها ضمن جدول النفقات السيادية للسنة ٢٠١٩.

تاسعاً: كان ولا يزال الإقليم يأوي اكثر من مليون لاجيء ونازح، وإن حكومة الإقليم هي التي تحملت تكاليف هؤلاء اللاجئين والنازحين من اهلنا من المحافظات الأخرى من حيث الرعاية الأمنية والصحية والتعليمية وتأمين مستلزماتهم وإحتياجاتهم المعيشية منذ عام ٢٠١٤ ووفق التقرير المرفق بهذا الكتاب ودون ادنى مساهمة من قبل الحكومة الاتحادية.

عاشراً: لم تقم الحكومة الاتحادية بإرسال مستحقات الإقليم منذ شباط ٢٠١٤ والى عام ٢٠١٩ مما اضطر الإقليم باللجوء الى ايجاد مصادر لتمويل نفقاته واحتياجاته من خلال الإقتراض واتخاذ اجراءات التقشف وتخفيض النفقات العامة والادخار الإجباري لنسبة كبيرة من رواتب موظفي الإقليم اضافة الى نفقات ايواء العدد الكبير من النازحين واللاجئين وتكاليف الحرب ضد الإرهاب مما حمل ذلك الإقليم اعباءً مالية كبيرة، وإن الإقليم يؤيد تسوية المستحقات بين الإقليم والحكومة اتحادية لتلك السنوات وفقاً للآليات المنصوص عليها في قوانين الموازنة الاتحادية لتحديد حقوق والتزامات الطرفين.



في الختام، نؤكد للحكومة الاتحادية موقف الإقليم الثابت وسياسته في معالجة هذا الملف وفقاً للدستور والقانون وعلى أساس الشراكة، ونطلب إعادة النظر في الاجراء المذكور في كتابكم اعلاه وفق التوصية المشتركة التي توصلنا اليها نتيجة الاجتماع الذي عقدناه في بغداد بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢٠ بين ممثلي (الأمانة العامة لمجلس الوزراء وممثلي وزارة المالية الاتحادية ووفد الإقليم)، والمتضمن التوصية المشتركة بإيقاف نفاذ كتابكم المشار اليه اعلاه والإستمرار على إطلاق رواتب موظفي إقليم كردستان أسوة بباقي موظفي الحكومة الاتحادية، وتشكيل لجنة مشتركة من الطرفين بمشاركة ديوان الرقابة المالية الاتحادية وديوان الرقابة المالية في الإقليم لتحديد ما على الإقليم من الإلتزامات وما له من الحقوق في ضوء الدستور وقوانين الموازنة الاتحادية للسنوات المالية ٢٠٠٤ الى ٢٠١٩ لتسويتها. وكما ننتهز هذه الفرصة لأكرر موقفنا الثابت من الإلتزام بالتفاهم المشترك الذي توصلنا إليه في إطار إعداد مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠ والذي عالجنه فيه الإلتزامات المالية والنفطية المتبادلة بين الطرفين بشكل متوازن يخدم المصلحة العامة، وأملنا ان نصل الى حل جذري لهذه المشاكل العالقة من خلال التوصل الى إعداد مشروع قانون إتحادي مشترك للنفط والغاز وتوزيع الواردات.

١
الدكتور

نوميد صباح
رئيس ديوان مجلس الوزراء



المرفقات:

١. جدول رقم ١ الخاص بالمصروفات الفعلية للنفقات الجارية في الإقليم للسنة المالية ٢٠١٩.
٢. جدول رقم ٢ الخاص بالنفقات الفعلية المتعلقة بالنفط والغاز في السنة المالية ٢٠١٩.
٣. جدول رقم ٣ الخاص بمستحقات إقليم كردستان حسب قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٩.
٤. جدول رقم ٤ الخاص بتقدير تعويض أضرار الإقليم الناتجة عن جرائم النظام السابق من سنة ١٩٦٣ الى سنة ٢٠٠٣.
٥. تقرير خاص بالمعلومات الخاصة بعدد النازحين واللجئين في الإقليم وتكاليفهم.
٦. جدول رقم ٥ الخاص بحصة الاقليم من الموازنة العامة الاتحادية والمبلغ الممول من سنة ٢٠١٤ الى ٢٠١٩.
٧. جدول رقم ٦ الخاص بالمدفوعات عن قيمة شراء الكهرباء في الاقليم حسب العقود المبرمة مع الشركات (كار, قيوان, فوكس انيرجي, بختيار كروب, ماس) والتي تم دفعها من قبل حكومة الاقليم الى المستثمرين لسنة ٢٠١٩ بالدولار.
٨. جدول رقم ٧ الخاص بتحديد كمية الطاقة الكهربائية المجهزة الى محافظة كركوك والتي تم تأمين الوقود اللازم لتوليدها من قبل الاقليم.

نسخة منه الى:

- مكتب دولة السيد رئيس وزراء حكومة الإقليم/ مع التقدير.
- مكتب السيد نائب رئيس وزراء حكومة الإقليم/ مع التقدير.
- وزارة المالية والإقتصاد في حكومة الإقليم/ مكتب السيد الوزير/ مع التقدير.
- وزارة التخطيط في حكومة الإقليم/ مكتب السيد الوزير/ مع التقدير.
- مكتب السيد وزير الإقليم لشؤون المفاوضات مع الحكومة الاتحادية/ مع التقدير.
- سكرتارية مجلس وزراء الإقليم/ مع التقدير.
- ممثلية حكومة الإقليم في بغداد/ للمتابعة.
- رئاسة ديوان مجلس الوزراء/ مع الأوليات.

الجدول


رقم (١)

جدول النفقات الفعلية لاقليم كردستان لسنة 2019
المبالغ بالدينار العراقي

| التخصيص | معدل الشهري | سنوي |
|-------------------|--------------------|---------------------|
| تعويضات الموظفين | 895 مليار دينار | 10.740 ترليون دينار |
| نفقات الجارية | 248 مليار دينار | 2.976 ترليون دينار |
| نفقات الاستثمارية | 47 مليار دينار | 564 مليار دينار |
| اجمالي | 1.190 ترليون دينار | 14.280 ترليون دينار |

الجدول

رقم (٢)

| Independent Auditing of Oil & Gas Income & Expenditure | |  |
|---|-----------------------------|---|
| Document Title | Oil Related Payments | |
| Version Date | 26 th April 2020 | |
| Document Ref. | Period: 2019 | |

Summary of payment paid by the KRG for oil related activities in 2019

| | Q1'19 | Q2'19 | Q3'19 | Q4'19 | 2019 |
|--|----------------------|----------------------|----------------------|--------------------|----------------------|
| Payments made to oil producers by the KRG | 756,581,239 | 651,395,002 | 888,169,759 | 240,975,290* | 2,537,121,290 |
| Tariff payments to Turkish Energy Company (TEC) | 134,996,619 | 129,436,293 | 142,627,557 | 87,125,846 | 494,186,315 |
| Payments made to Kurdistan Pipeline Company (KPC) | 122,055,061 | 172,578,942 | 174,572,125 | 175,166,726 | 644,372,854 |
| Debt repayment to TEC and Turkish Petroleum International Company (TPIC) | 310,000,160 | 50,000,040 | 150,000,080 | 100,000,082 | 610,000,362 |
| Payments made to other parties by the KRG | 516,790,247 | 64,767,279 | 78,982,504 | 120,946,401 | 781,486,431 |
| Total | 1,840,423,326 | 1,068,177,556 | 1,434,352,025 | 724,214,345 | 5,067,167,252 |

* IOC invoices unpaid for November 2019 and December 2019

الجدول

رقم (٣)

جدول مستحقات إقليم كردستان-العراق

كما ورد في قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٩

| ت | المبلغ بالدينار العراقي | التخصيص | السند القانوني |
|------------------------|-------------------------|---|---|
| ١ | ٥ ترليون و ٤٤٨ مليار | تعويضات الموظفين الذين حدد عددهم ب(٦٨٢ الف و ٢١ موظف) | جدول (هـ) تقديرات الموازنة حسب الحسابات الرئيسية، وجدول (ج) القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزياً لسنة ٢٠١٩ |
| ٢ | ٢ ترليون و ٧٥٢ مليار | النفقات الجارية (ماعدات تعويضات الموظفين) | جدول (ب) النفقات حسب الوزارات لسنة ٢٠١٩ |
| ٣ | ١ ترليون و ٥٨٤ مليار | نفقات المشاريع الإستثمارية | جدول (ب) النفقات حسب الوزارات لسنة ٢٠١٩ |
| ٤ | ٥٩٢ مليار | النفقات الحاكمة | جدول (د) النفقات الحاكمة لسنة ٢٠١٩ |
| ٥ | ٨١٦ مليار | رواتب البيشمركة ضمن نفقات وزارة الدفاع في جدول النفقات السيادية | المادة (١٠/ ثانياً/ ب) |
| ٦ | ٥٠٧ مليار | ١٢,٦٧% من الوفرة المالية المتحققة عن زيادة في إيرادات النفط الخام والمقدرة ب(٤) ترليون دينار | المادة (٥/ب) |
| ٧ | ٣٠٢ مليار | مستحقات المحافظات المنتجة للنفط في الإقليم من تخصيصات البترودولار حسب ٥% من الإيرادات المتحصلة من حصة الإقليم من التصدير البالغة ٢٥٠ الف برميل يومياً | المادة (٢/ أولاً/ ٥) |
| ٨ | ٤٨٠ مليار | مستحقات الإقليم من إعادة تخصيص نسبة ٥٠% من إيرادات الرسوم الكمركية | المادة (١٩/ ثالثاً) |
| ٩ | ٣٦٠ مليار | مشاريع عقود التراخيص / إقليم كردستان | جدول إحساب حصة إقليم كردستان من إجمالي الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٩ |
| إجمالي مستحقات الإقليم | | ١٢ ترليون و ٨٤١ مليار دينار | |

الجدول

رقم (٤)



الجدول الاجمالي لجبر الاضرار
الناجمة عن جرائم النظام البائد خلال

سنوات

2003 - 1963

المحتويات

05

الخسائر المادية

04

الخسائر البشرية

03

الملخص

11

المصادر

07

ملاحظات

06

خسائر اخرى

الملخص

| نوع الخسائر | القيمة (بالدولار الامريكي) |
|--|----------------------------|
| الخسائر البشرية | 306,849,950,000 |
| الخسائر المادية | 32,848,352,600 |
| الخسائر البيئية (انشاء صندوق خاص) | 5,000,000,000 |
| الخسائر الغير مباشرة (انشاء صندوق خاص) | 5,000,000,000 |
| خسائر الاهمال المتعمد للبنية التحتية | 30,000,000,000 |
| اعادة الاعمار | 5,000,000,000 |
| | |
| اجمالي المبلغ | \$ 384,698,302,600 |

الخصائر البشرية

| المجموع | معدل التقدير المادي لكل ضحية/متضرر | عدد الضحايا | الخصائر البشرية |
|---------------------------|--|-------------|---|
| 60,000,000,000 | 300,000 | 200,000 | الضحايا في عمليات الابداء الجماعية |
| 19,500,000,000 | 300,000 | 65,000 | ضحايا جرائم ضد الانسانية و جرائم الحرب |
| 47,700,000,000 | 90,000 | 530,000 | جبر ضرر ذوي الضحايا (فردين لكل عائلة من ذوي الضحايا) |
| 2,805,000,000 | 150,000 | 18,700 | المعوقون نتيجة حملات الابداء و الحروب |
| 1,000,000,000 | 100,000 | 10,000 | السجناء السياسيين خلال الانظمة البائدة |
| 25,844,950,000 | 50,000 | 516,899 | المرحلون (حسب المادة 140) |
| 150,000,000,000 | 250,000 | 600,000 | التهجير والترحيل القسري خلال فترة الانظمة البائدة (حتى الان سجلت 600,000 عائلة) |
| \$ 306,849,950,000 | المجموع الكلي | | |

الخسائر المادية

| المجموع | معدل التقدير المادي لكل وحدة | المجموع / العدد | معدل * | العدد | الخسائر المادية |
|-------------------|------------------------------|-----------------|--------|------------|---|
| 12,507,500,000 | | 250,150 | 50 | 5,003 | مركز الاقضية و النواحي و القرى و القصبات المدمرة، المحروقة و المتأثرة |
| 291,900,000 | | 834 | | 834 | المدارس |
| 688,471,000 | | 1,667 | | 1,667 | دور العبادة |
| 73,500,000 | | 350 | | 350 | مركز صحي |
| 12,507,500,000 | | 250,150 | | 250,150 | المزارع لكل بيت |
| 4,746,981,600 | | 23,734,908 | | 23,734,908 | الحيوانات |
| 32,500,000 | | 65 | | 65 | مركز شرطة و دفاع مدني |
| 2,000,000,000 | | | | | الخدمات الاخرى (الاتصالات و الكهرباء و الماء و الطرق و الجسور) |
| \$ 32,848,352,600 | المجموع الكلي | | | | |

* معدل عدد الوحدات السكنية

.....
خسائر اخرى

| المجموع | الخسائر |
|-------------------|--|
| 5,000,000,000 | الخسائر البيئية (انشاء صندوق خاص) البيئة الارضية و العوامل المناخية |
| 5,000,000,000 | دور الخسائر الغير مباشرة (انشاء صندوق خاص) الخسائر الاجتماعية و الاقتصادية و اخرى |
| 30,000,000,000 | خسائر الاهمال المتعمد للبنية التحتية المطارات و الطرق السريعة و الجامعات و المعاهد و الجامعات و المعاهد و المراكز العامة |
| 5,000,000,000 | اعادة الاعمار |
| \$ 45,000,000,000 | المجموع الكلي |

ملاحظات 1

| الملاحظات | الخسائر البشرية |
|---|---|
| تشمل عمليات الانفال، البارزانيون، القصف الكيماوي لمناطق كوردستان المختلفة، الفيليون و الحالات الاخرى | الضحايا في عمليات الابداء الجماعية |
| الشهداء من المواطنين و شهداء الحركة التحررية الكوردستانية | ضحايا جرائم ضد الانسانية و جرائم الحرب |
| تشمل العاهات المستديمة و الاضطرابات النفسية والامراض المزمنة التي تعرض لها ذوي الضحايا | جبر ضرر ذوي الضحايا (فردين لكل عائلة من ذوي الضحايا) |
| تشمل العاهات المستديمة و الاضطرابات النفسية والامراض المزمنة التي تعرض لها من غير ذوي الضحايا | المعوقون نتيجة حملات الابداء و الحروب |
| | السجناء السياسيين خلال الانظمة البائدة |
| تشمل المناطق الكوردستانية المتنازع عليها على وفق الدستور | المرحلون (حسب المادة 140) |
| تشمل المطرودون بشكل مباشر و غير مباشر للاشخاص المحميون قسرا من مناطقهم الاصلية الى داخل العراق وخارجه | التهجير و الترحيل القسري خلال فترة الانظمة البائدة (حتى الان سجلت 600000 عائلة) |

ملاحظات 2

| الملاحظات | الخسائر المادية (خسائر التدمير) |
|---|--|
| تشمل ممتلكات سكنة هذه القرى والنواحي والاقضية من المنشآت السكنية. هناك مناطق تعرضت عدة مرات للتدمير فى فترات و حملات مختلفة | القرى و الاقضية و النواحي و القصبات المدمرة، المحروقه و المتاثرة |
| | المدارس |
| تشمل الجوامع والمساجد والكنائس والصوامع | دور العبادة |
| تشمل كل الوحدات الصحية | مركز صحي |
| تشمل البساتين والحقول والاشجار المنزلية المثمرة وغير المثمرة | المزارع لكل بيت |
| تشمل جميع اصنف الحيوانات | الحيوانات لكل بيت |
| | مركز شرطة و دفاع مدني |
| تشمل محطات الاتصالات وشبكاتها، ومحطات توليد الطاقة ومراكز وشبكات توزيعها، والابار والكهاريزومشاريع تصفية واسالة الماء والحنفيات العامة والخاصة وشبكات توزيعها والطرق والشوارع الداخلية والجسور على احجامها وانواعها | الخدمات الاخرى |

ملاحظات 3 / 4

| الملاحظات | الخسائر البيئية (انشاء صندوق خاص) |
|--|-------------------------------------|
| تشمل الغابات الطبيعية والانهار والروافد والعيون والينابيع والكهاريز والمراعي الطبيعية والهضاب والتلال والصخور والتربة والتصحر، والرياح والحرارة والرطوبة والضغط الجوي والامطار | البيئة الارضية و العوامل المناخية |
| لا تقدر بثمن بل يتم الاتفاق عليها | الآثار |

| الملاحظات | الخسائر الغير مباشرة (انشاء صندوق خاص) |
|--|--|
| تشمل تفتت الاسر والعوائل وفقدان الاتصال بين افرادها وتفشي اثار الصدمة والسلبية وفقدان الثقة بالمقابل وفقدان الاحساس بالحياة والاحساس بالمهانة والمذلة وفقدان الاحساس بالمواطنة الحققة وكذلك التأثير في دوران الدورة الاقتصادية وتبعاتها وتدني الانتاج والانتاجية والاعتماد على الخارج وتفشي البطالة وعدم توفير وتقديم الخدمات العامة وما ينجم عنها من خسائر واضرار | الخسائر الاجتماعية و الاقتصادي و اخرى |

ملاحظات 5 / 6

| الملاحظات | خسائر الاهمال المتعمد للبنية التحتية |
|---|--------------------------------------|
| انشاء المطارات فى محافظات الاقليم | المطار |
| الطريقة الرئيسية والفرعية وسكك الحديد | الطرق السريعة |
| انشاء الجامعات فى المدن الكبيرة و المعاهد فى الاقضية و النواحي | الجامعات والمعاهد |
| تشمل المركز والنتجعات السياحية والتجارية و المعامل المنتوجات الحيوانية والزراعية ومراكز عامة أخرى . | المراكز العامة |

| الملاحظات | اعاده الاعمار (انشاء صندوق خاص) |
|--|-------------------------------------|
| تشمل محطات الاتصالات وشبكتها، ومحطات توليد الطاقة ومراكز وشبكات توزيعها، والابار والكهاريز و مشاريع تصفية واسالة الماء والحنفيات العامة والخاصة و شبكات توزيعها والطرق والشوارع الداخلية والجسور على احجامها وانواعها المختلفة | اعادة الاعمار (تعويض اعاده البناء) |

مصادر البيانات:

1. وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين
2. وزارة التخطيط - هيئة الاحصاء
3. وزارة البيشمركة
4. وزارة الداخلية - مديرية الهجرة والمهجرين
5. هيئة المناطق المتنازع عليها (المادة 140)



وزارة الداخلية
مركز تنسيق الازمات المشترك

مصاريف الخدمات المقدمة الى النازحين واللاجئين
في اقليم كردستان- العراق
من سنة 2014 الى سنة 2020

تقرير رقم (8) في 2020/4/27

| المحتوى: | رقم الصفحة |
|---|------------|
| 1. المقدمة | 1 |
| 2. جدول رقم واحد، اعداد النازحين واللاجئين في اقليم كردستان | 3 |
| 3. جدول رقم اثنين، مصاريف الخدمات المقدمة الى النازحين واللاجئين | 3 |
| 4. جدول رقم ثلاثة، المساعدات المالية المقدمة من الحكومة الاتحادية | 4 |
| 5. المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي | 4 |

بعد نشوب الحرب الداخلية في سوريا سنة ٢٠١١، ابتدأت هجرة اعداد هائلة من السوريين الى الدول المجاورة بما يقارب (٢٥٠,٠٠٠) لاجئ توافدوا الى اقليم كردستان / العراق في اوائل سنة 2012 و بقوا تحت رعاية حكومة الاقليم . في الوقت الراهن نسبة 37% من اللاجئين يقيمون في تسع مخيمات ضمن محافظات اربيل و السليمانية و دهوك. أما النسب الأخرى يقيمون داخل المحافظات مع المجتمع المضيف. من الملفت للنظر عندما وصلوا اللاجئين الى الاقليم كانوا تاركين كل ما يمتلكون وكان اعتمادهم الوحيد على المساعدات الانسانية التي تقدم لهم من قبل حكومة الاقليم و المجتمع المضيف و المنظمات المحلية و الدولية .

بعد غزو منظمة داعش الارهابي و احتلال مدينة الموصل و عدد من المدن الاخرى في سنة 2014 ، بعد فترة وجيزة نزح اعداد كبيرة و ملفتة للنظر خلال الأشهر الأولى من الأحتلال بما يراوح (ثلاثة ملايين) شخص في داخل العراق و قرابة (مليون شخص) نزحوا الى اقليم كردستان- العراق و ضمن العدد المذكور نسبة 20% تم استضافتهم في 38 مخيم اما البقية فلجؤا الى داخل المدن و نواحي محافظات الاقليم في اربيل و دهوك و سليمانية و حلبجة و ادارتي كرميان و رابرين مع المجتمع المضيف.

و بعد عمليات التحرير من قبل قوات البيشمركة و الجيش العراقي و تحرير الأراضي المحتلة من قبل منظمة داعش الارهابي، استمرت عمليات النزوح لأسباب مختلفة و في فترة قصيرة نزحت اعداد اخرى من العوائل والأفراد من الذين تسنت لهم فرصة النجاة لجؤا الى المناطق الامنة، و بذلك ارتفعت اعداد النازحين في العراق لتصل الى ما يقارب (5.5 مليون شخص) في سنة 2006، في الوقت نفسه ارتفعت اعداد النازحين في اقليم كردستان لتصل الى ما يقارب (1.5 مليون نازح) و شكلت هذه النسبة العالية بزيادة النسبة السكانية الأجمالية في الاقليم بمعدل 30%.

أدى الظروف المستعصية الى خلق أزمة انسانية هائلة في اقليم كردستان انذاك، كما وادى الى اضرار جانبية على القطاع المالي و الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و شكلت ضغطا هائلا على القطاعات الخدمية المختلفة.

تقدر المصاريف الأجمالية للخدمات المختلفة المقدمة للنازحين و اللاجئين في خمس سنوات الماضية بما يقارب (7 مليارات دولار) استنادا الى معايير البنك الدولي حيث يقدر نسبة (2.6 دولار) لكل شخص في اوقات الازمات لتوفير الخدمات الاساسية مثل (توفير السكن، تأمين الغذاء، الخدمات الصحية، قطاع التربية، الماء، الكهرباء، النظافة، الأمن، ادارة المخيمات و الخدمات القانونية و... الخ.) في حين ان جزء اخر من الخدمات الموجودة بالأحرى يصعب احتسابه مثل استخدام الطرق و استهلاكها و تقليل فرص العمل و رفع الاسعار البضائع و رفع الياجارات و زيادة نسبة البطالة و نسبة الفقر (على سبيل المثال نسبة الفقر ارتفعت في اقليم كردستان من 3.5 قبل سنة 2014 الى ما يقارب 13% في سنة 2016).

و من الجدير بالذكر ان نسبة ما يقارب (25%) من التكاليف المذكورة سابقا تمت توفيرها من قبل الدول المانحة عن طريق الامم المتحدة و المنظمات الدولية و المنظمات المحلية. اما النسبة الباقية من التكاليف كانت على عاتق حكومة اقليم كردستان. و لحد يومنا هذا لم يتم منح اي مساعدة انسانية مالية و بشكل نقدي و مباشر الى حكومة الاقليم من قبل الدول المانحة لادارة الازمة الانسانية من سنة 2014 الى سنة 2019.

2. جدول رقم (1): اعداد النازحين و اللاجئين في اقليم كردستان العراق من سنة 2014 الى سنة 2019:

| سنة | اعداد اللاجئين | اعداد النازحين | المجموع الكلي للنازحين و اللاجئين |
|------|----------------|----------------|-----------------------------------|
| 2014 | 257,000 | 1,003,300 | 1,260,300 |
| 2015 | 227,107 | 1,248,024 | 1,505,024 |
| 2016 | 219,468 | 1,452,927 | 1,672,395 |
| 2017 | 273,499 | 1,190,187 | 1,463,686 |
| 2018 | 284,132 | 1,127,400 | 1,411,532 |
| 2019 | 247,450 | 792,915 | 1,040,365 |

3. جدول رقم (2)، التكاليف السنوية للنازحين و اللاجئين لسنوات 2014 الى 2019:

| سنة | المصاريف السنوية بالدولار | | المجموع الكلي للمصاريف السنوية للاجئين و النازحين |
|------|---|---------------|---|
| | اللاجئون | النازحون | |
| 2014 | 240,552,000 | 391,287,000 | 631,839,000 |
| 2015 | 212,572,152 | 1,168,150,464 | 1,189,722,616 |
| 2016 | 205,422,048 | 1,359,939,672 | 1,565,361,720 |
| 2017 | 255,995,064 | 1,114,015,032 | 1,370,010,096 |
| 2018 | 265,947,552 | 1,055,246,400 | 1,321,193,952 |
| 2019 | 231,613,200 | 742,168,440 | 973,781,640 |
| | | | 7,051,909,024 |
| | المجموع الكلي للمصاريف من سنوات 2014 الى 2019 | | |

4. جدول رقم (3)، المساعدات المالية المقدمة من B الحكومة الاتحادية :

| 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | الجهة المانحة |
|-----------------|---|------|---|---|--|---------------------------------------|
| | <ul style="list-style-type: none"> • تخصيص مبلغ (2,385,000,000) مليار دينار لادارة المخيمات لمدة ستة اشهر. | | <ul style="list-style-type: none"> • 52 مليار دينار لانشاء مخيم لنينوى (23 مليار لاربييل و 21 مليار لدهوك و 8 مليار للسليمانية). • 300 مليون دينار لصحة اربيل • 962,425,000 مليون دينار لوزارة الداخلية لادارة مخيمات النازحين. | | <ul style="list-style-type: none"> • 132 مليار دينار عراقي (14 مليار لاربييل و 101 مليار لدهوك و 17 مليار للسليمانية) | اللجنة العليا لاغاثة و ايواء النازحين |
| 184,962,725,000 | | | | المجموع الكلي من المبلغ المخصص من قبل بغداد من فترة 2014 الى 2019 | | |

ملاحظة:

1. المبالغ المشاركة اليها هي التي تم ارسالهم بعلم وزارة الداخلية.
2. المبلغ المخصص لسنة 2018 لم يتم ارسالها حتى الان مع انه تم الموافقة على صرفها.

5. المساعدات الدولية:

منذ بداية الازمة الانسانية في سوريا وتوافد الاجنبيين الى اقليم كردستان في سنة 2012 و بعدها بدأ موجة اخرى من توافد اللاجئين الى اقليم كردستان في سنة 2014، قامت الدول المانحة و المجتمع الدولي بشكل عام و عن طريق الامم المتحدة و المنظمات الدولية و المنظمات المحلية و التي كان لهم دورا كبيرا في تأمين و تقديم جزء من المساعدات الانسانية الطارئة للنازحين و اللاجئين و انشاء المخيمات و توفير الخدمات و بالأخص في المخيمات عن طريق تقديم المساعدات و تنفيذ مشاريع خدمية و مساعدات فنية و فتح دورات تدريبية و تقديم مساعدات مالية للنازحين و اللاجئين و الكوادر العاملة الحكومية في المخيمات.

و مع ذلك فإن المساعدات التي تم تقديمها من قبل الدول المانحة غطى جزء من الاحتياجات التي تم الاشارة اليها في جدول رقم (2) حيث هي بقرابة (7 مليار دولار)، والتي تشكل نسبة (25%) فقط. وفي نفس الوقت ان نسبة ما يقارب 5% من التكاليف الأجمالية تمت تقديمها مباشرة من قبل مؤسسات التنمية الدولية اما الجزء الاخر اي ما يقارب 70% وقعت على عاتق حكومة الاقليم. و لحد الان لم يتم منح اي

مساعدة مالية بشكل نقدي و مباشر الى حكومة الاقليم من قبل الدول المانحة ما عدا (دولة قطر التي منحت مبلغ مليونين يورو بشكل نقدي و مباشر في عام 2015) لادارة الازمة الانسانية في عام 2014 .

الجدول

رقم (٥)

جدول تحليلي لحصة اقليم كردستان من موازنة العراق والمبلغ الممول لاقليم كردستان

٢٠١٤ - ٢٠١٩ (تريون دينار)

| موازنة عام | النسبة | حصة اقليم كردستان | المبلغ الممول | المبلغ غير الممول |
|------------|---------------|-------------------|---------------|-------------------|
| ٢٠١٤ | ٢٠١٣ عام ١٢/١ | ١٩,٩٩٩,٦١٦ | ٢,٢٨٠,٠٠٠ | ١٧,٧١٩,٦١٦ |
| ٢٠١٥ | %١٧ | ١٤,٨١٧,٠٠٠ | ٢,٤٧٦,٠٠٠ | ١٢,٣٤١,٠٠٠ |
| ٢٠١٦ | %١٧ | ١٢,٥٧٠,٠٠٠ | ٠ | ١٢,٥٧٠,٠٠٠ |
| ٢٠١٧ | %١٧ | ١١,٦٠٥,٠٢٨ | ٠ | ١١,٦٠٥,٠٢٨ |
| ٢٠١٨ | %١٢,٦٧ | ٦,٧٦٧,١٧٣ | ٣,١٧٥,٤٠٣ | ٣,٥٩١,٧٧٠ |
| ٢٠١٩ | %١٢,٦٧ | ٩,٧٨٣,٠٢٦ | ٥,٤٣٩,١٣٠ | ٤,٣٤٣,٨٩٦ |
| الإجمالي | | ٧٥,٥٤١,٨٤٣ | ١٣,٣٧٠,٥٣٣ | ٦٢,١٧١,٣١٠ |

الجدول

رقم (٦)

كمية الطاقة الكهربائية المجهزة الى محافظة كركوك والتي تم تأمين الوقود اللازم لتوليدھا من قبل حكومة الاقليم من (20/6/2011) لحد 26/4/2020

| الملاحظات | المبلغ المدفوع من قبل الاقليم \$ | كمية الديزل المصروفة من الاقليم لتر | المبلغ المدفوع من قبل الاقليم \$ | كمية الغاز المصروفة من الاقليم قدم | المبلغ المدفوع من قبل بغداد \$ | السعر MW/Hur \$ | معدل التجهيز MW | السنة |
|---------------------------|----------------------------------|-------------------------------------|----------------------------------|------------------------------------|--------------------------------|-----------------|-----------------|----------------|
| 20/6/2011 يوم بدأ التجهيز | 61,959,948 | 123,919,896 | 12,923,280 | 93,048 | 28,000,440 | 65 | 93 | 2011 |
| | 278,455,580 | 556,911,160 | 58,078,800 | 418,167 | 125,837,400 | 65 | 221 | 2012 |
| | 297,355,280 | 594,710,560 | 62,020,800 | 446,550 | 134,378,400 | 65 | 236 | 2013 |
| | 278,455,580 | 556,911,160 | 58,078,800 | 418,167 | 125,837,400 | 65 | 221 | 2014 |
| | 289,795,400 | 579,590,800 | 60,444,000 | 435,197 | 130,962,000 | 65 | 230 | 2015 |
| | 254,515,960 | 509,031,920 | 53,085,600 | 382,216 | 115,018,800 | 65 | 202 | 2016 |
| | 241,916,160 | 483,832,320 | 50,457,600 | 363,295 | 109,324,800 | 65 | 192 | 2017 |
| | 88,198,600 | 176,397,200 | 18,396,000 | 132,451 | 39,858,000 | 65 | 70 | 2018 |
| | 158,757,480 | 264,595,800 | 27,594,000 | 198,677 | 59,787,000 | 65 | 105 | 2019 |
| 25/4/2020 الى | 43,495,200 | 86,990,400 | 9,072,000 | 65,318 | 19,656,000 | 65 | 105 | 2020 |
| | 1,992,905,188 | 3,932,891,216 | 410,150,880 | 2,953,086 | 888,660,240 | 65 | 167.5 | المجموع |

ملاحظة: تم دفع مستحقات الشركة من قبل الحكومة المركزية و مبلغ الوقود للتوليد من قبل حكومة الاقليم للغاز (410,150,880) دولار واذ انتم احتسابها بالديزل يكون المبلغ (1,992,905,188) دولار للفترة من (20/6/2011) الى 25/4/2020.

الجدول

رقم (٧)

المبالغ المدفوعة بالدولار من قبل حكومة الاقليم عن قيمة شراء الوقود (الديزل و النفط الاسود HFO) لمحطات (دهوك, باعذرة, تاسلوجة, خيات, كركوك) بسبب عدم جود الانبوب الناقل للغاز الى دهوك و نوعية الوحدات التي تعمل بالبنفط الاسود في بقية المحطات لسنة 2019 .

| الملاحظات | المبلغ المدفوع من قبل الاقليم \$ | سعرالوقود بالدولار | كمية الوقود المصروف | الوحدة | نوع الوقود المصروف | الطاقة المولدة الفعلية للمحطة MWh/Hur | الطاقة التصميمية للمحطة MWh/Hur | اسم المحطة |
|------------------------------------|----------------------------------|--------------------|---------------------|--------|--------------------|---------------------------------------|---------------------------------|--------------------|
| سبب عدم وجود الغاز والخط الناقل له | 173,877,240 | 0.6 | 289,795,400 | اثر | ديزل | 115 | 1000 | محطة دهوك |
| نوعية المحطة تعمل بالبنفط الاسود | 48,180,000 | 200 | 240,900 | طن | HFO نפט الاسود | 132 | 150 | محطة باعذرة |
| نوعية المحطة تعمل بالبنفط الاسود | 10,950,000 | 200 | 54,750 | طن | HFO نפט الاسود | 30 | 51 | محطة تاسلوجة |
| نوعية المحطة تعمل بالبنفط الاسود | 58,035,000 | 200 | 290,175 | طن | HFO نפט الاسود | 159 | 300 | محطة خيات الحرارية |
| بسبب عدم وجود الغاز وشروط المقدم | 158,757,480 | 0.6 | 264,595,800 | اثر | ديزل | 105 | 250 | عن كهرباء كركوك |
| | 449,799,720 | | | | | 541 | 1751 | |

ملاحظة: كان بالإمكان توليد (1751 بدلا من 541) ميكواط من هذه المحطات لكن بسبب الازمة المالية لحكومة الاقليم لم تستطيع تأمين المبلغ اللازم لشراء كامل الوقود المبين في الجدول اعلا